

مقالات رأي

بسم الله الرحمن الرحيم به الإعانة بدءا و ختما و صلى الله على سيدنا محمد ذاتا و وصفا و اسما. د. عمار ميرغني حسين سوار الذهب. يكتب حول : الحاجة إلى تفويض الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان رئيسا للجمهورية.

أضواء البيان • 09-07-2026 • 4 دقائق قراءة



ما ساقني لكتابة هذا المبحث المختصر هو ما قدمه مجلس الارشاد و بناء المجتمع من مقترح بتفويض البرهان رئيسا للجمهورية. و هذه القضايا من لباب تخصصاتي الجامعية و اهتماماتي العلمية و نريد أن ننحو بالعمل العام الى فضاءات العلم و المعرفة ، و ما من عويصة و الا للعلم فيها حلول ، و ملاحظ ان هناك تجافي بين علوم الإدارة و العلوم السياسية من جانب و بين واقع الحياة ، فقلما يرد الناس اشكالاتهم الى العلوم و المعارف و الى واقع الخبرات و التجارب .

ان الوضع في السودان يحتاج إلى تروي و الى نظر ثاقب و فكر واسع ، و السياسة ليست كسائر العلوم الطبيعية ، ففيها متغيرات على مدار الساعة و الدقيقة . و يشهد العالم حاليا تطورات متباعدة إزاء الوضع بالسودان مما يؤكد اهمية بناء نظام حكم قوي قادر على مجابهة التحديات المتعاضمة محليا و عالميا

لسنا نبحث عن شرعية جديدة للبرهان فهو الان في رئاسة مجلس السيادة، و لا تربطنا به صلة و لا وشيجة ، قد يكون الوفاء لشخصه و هو يدافع عن البلاد و يزود عن حياضها هو سبب لتقديم طرح كهذا ، بل نعصد على ضرورة تخويل سلطوي من قلب الجماهير استنادا على ما وجده الرجل من قبول و تفاعل جماهيري في كل بقعة زارها او محل نزل فيه بلا اعلام و إخبار ، فتجد الجموع التفت حوله مباركين مؤيدين الانتصارات معبرين عن ولائهم لقيادتهم الحامية .

المشهد السوداني يشهد احتلاكا و قتاما يحتاج إلى عمل سياسي جديد . و إعادة ترتيب اوضاع الدولة .

اننا اخترنا لفظة (تفويض) لأنها تلامس الفهم الصحيح لتدابير السلطة و الإدارة احتراماً للارادة الإنسانية و تقديراً لحرياتها.

نقصد من هذه المبادرة ان تتحول الدولة الى مربع تهيئة البيئة السياسية و معالجة الازمات الراهنة بصورة أقوى و اكبر . فالوضع الراهن لا يمكن من عمل اللازم بالصورة الواسعة.

فهناك أشكال في نظم الحكم و الإدارة . هناك اشكالات في غياب الدستور . هناك أشكالات متراكمة في مضامين متعددة.

ان الفرق بين منصبي رئيس مجلس السيادة و رئيس الجمهورية كبير . و نحن نعتقد بالحكم بالسودان حاليا وضع استثنائي يحتاج إعادة ترتيب .

معلوم و بالاستقراء العام و النظر الى التأريخ السياسي دون مراجع مكتوبة. ان رئيس الجمهورية هو رأس الدولة بصلاحيات واسعة و نفاذ أوسع، اي صلاحيات سيادية وتنفيذية اكثر سعة ، و رئيس الجمهورية يتم اختياره بتفويض شعبي و إرادة جماهيرية وازنة ، غير أن اوضاع السودان الان على إثر الحرب لا تمكن من إجراء انتخابات بصورتها المثلى . و الانتخابات وسيلة ليست غاية في نفسها. و الغاية الأساسية هي قياس انحياز الشعب الى القادة و مدى تأييدهم ثقتهم بأي وسيلة موصلة الى هذا المقصد .

اما رئيس مجلس السيادة فهو منصب يمثل رأس الدولة خاصة في الفترات الانتقالية كما حصل في السودان و

يتكون المجلس عادة من عدة أعضاء من المدنيين و العسكريين .

مجلس السيادة ذو مهام تشريفية سيادية ، و يعمل مجلس السيادة عادة حتى قيام انتخابات عامة . بينما السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء و حكومته ذات الصلة التنفيذية.

ان صلاحيات مجلس السيادة يمكن تسميتها بأنها توافقية خاضعة لعدة تدابير إدارية و مقيدة بوجود رئيس مجلس وزراء ليقوم بواجبات العمل التنفيذي و مباشرة مسؤولياته وفق صلاحيات النفاذ والفعل الإداري المباشر .

الجدير بالذكر ان منصب رئيس الجمهورية هو بؤرة هيبة الدولة و هو الذي عرفته الاعراف العالمية و هو مركز الأداة الفاعلة في البلاد و هو رمز الدولة و مثار قوتها و هو محل أشادة مثبتة او تنكيل و نقد محقق .

و رئيس الجمهورية يمثل سلطة سيادية تنفيذية واسعة و له الحق في تعيين حكومته و إقالتها.

و ها هنا سؤال يطراً :

ما هو الوضع المثالي للسودان بعد حرب طحون و عراك سياسي قبلها انسد معه الالفق السياسي حتى بلغ السيل الزبى .؟

البلاد في حاجة الى نظام حكم جديد يتناسب و اضاعها و يواكب ازمتاتها .

في ذيل هذا المكتوب أؤكد ان ذهابنا في هذا الخصوص مكتنف بالعلم ، محاط بالمعارف و الخبرة . و انه مكتوب مفتوح ليضع كل إنسان فيه توقعه و خطه .

<https://www.almuhit-adn-news.com/news/3986> بسم الله الرحمن الرحيم - به الإعانة - بدءاً - و ختماً - و صلى الله على سيدنا محمد - ذاتاً - و

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة